الفصل الخامس

العالمان المتصادمان

على مدار التاريخ كان يمكن تحمل الظلم بسبب المسافات الشاسعة التي كانت تفصل بين القارات، التي كانت تتسم بالانعزال الثقافي. وفي عالم صار متقارباً وأشد حميمية، صار تحمل الظلم أقل. وتعتمد كيفية التعبير عن هذا الرفض للظلم، على أي حال، على ما إذا كان هذا التعبير سيكتسب إحساساً محدداً بالاتجاه والقيادة المقبولة أم لا.

زبيجنيو برزيزينسكي 1993

إن الولايات المتحدة بالنسبة للأمريكيين هي «المدينة المباركة» أو البلد المبارك. فإننا نعيش على أرض أنعم الله عليها بتقدم لا يتوقف، وتطورات تكنولوجية مذهلة، وحدود جغرافية دائمة التوسع، وينمو الازدهار فيها في صعود لا يخطأ، حتى إننا لا ننزعج عند حدوث انخفاض في أسواق الوظائف والعقارات... فهي أمور لا أهمية لها. فآخر ركود اقتصادي خطير صار الآن مجرد ذكرى يحملها مواطنونا من كبار السن، فهل الانكماش في النشاط التجاري أسوأ من الكساد؟ لا يمكن تصور ذلك، هل الانهيار التام يمكن أن يصيب مجتمعنا؟ أمر لا يمكن تخيله... سوى في الأفلام السينمائية. ففي الأفلام نمر بصورة مثيرة للقلق بأحداث جسام تهز العالم ـ محارق

نووية، تصادم مذنبات، كوارث بيئية مفاجئة تحبس الأنفاس، مع علمنا بأنها لا تحدث إلا على الشاشة. وقد يبدو أن حلول عصر جليدي وانتشاره بين يوم وليلة أمر مخيف ومثير في فيلم سينمائي، لكنه لن يحدث هنا.

فإذا استبعدنا مثل هذه الأحداث غير المحتملة فهل يمكن أن تتردى حضارة أمريكية (أو حضارة أوروبية) إلى درك عالم لا يخضع لقانون، عالم يسوده السلب والنهب، وتهيمن عليه ـ إن جاز التعبير ـ شراذم متجولة من العصابات الإجرامية المسلحة، وأمراء حرب تحميهم ميليشيات من قطاع الطرق؟ هذا محال، فإن حضارتنا شديدة الصلابة والقوة، وأنظمتنا ومؤسساتنا شديدة المرونة، وتضمن حمايتها شبكات أمن متتالية.

وفي أمريكا وبقية العالم المتقدم غالباً ما نعد بيئتنا الطيبة وشبكات ضمان الأمان المتمثلة في المؤسسات المستقرة الآمنة أمراً مسلماً به. فالأمن والاستقرار أمورٌ طبيعية للغاية، لدرجة أن قلة من الناس هي من تخشى فقدانها. وهناك حوادث سيئة تقع ـ زلازل، فيضانات، جرائم قتل، دهس أطفال بسيارات يقودها مخمورون ـ لكن بعد ذلك سرعان ما يعود استتباب الأمن والنظام، ونحن على ثقة من أن العدالة ستأخذ مجراها. إننا نشعر بالحماية، فإن أنظمتنا تعمل، ومستوى توقعاتنا للاستجابة لمثل هذه الحوادث مرتفع للغاية. فإذا انطلق معتوه في الشارع يطلق الرصاص، فإنني اتصل هاتفياً برقم (911)، وأتوقع أن تأتي الشرطة وتتولى حل تلك المشكلة. وإذا اندلعت

النيران في مرآبي، أتصل بقوات الإطفاء فتأتي سيارة المطافئ. وإذا دمر إعصار الأسطح كلها وأسقط جميع الأشجار، فأتوقع أن تتولى الجهات المختصة ومسؤولو الولاية والمقاطعة إصلاح الأمر. وأنا على ثقة من أن المخمور الذي دهس الأطفال سينال عقابه.

إننا كأمريكيين أو كأوروبيين أو كيابانيين لا نفكر في هذه الأمر. فإن السلام والأمن والاستقرار والنظام وسيادة القانون والبنية التحتية الفاعلة، كلها أمور مسلم بها. وهي تبدو طبيعية ، لكنها ليست طبيعية.

فبرغم أن إعصار كاترينا، الذي اجتاح شواطئنا منذ مدة قريبة على طول ساحل خليج المكسيك، قد هز افتراضاتنا حول كل هذا، فإن أنظمتنا تعافت منه ولو ببطء. ولازلنا نستمتع ونعتقد أن لدينا مستوى من الأمن والاستقرار يفوق أي شيء عرفناه من قبل عبر التاريخ... ويتجاوز أي شيء موجود الآن في معظم دول العالم المتخلف.

إن الفرق الشاسع بين ذلك العالم وعالمنا: هو أن القدرة على توفير الأمن والاستقرار والعودة إلى الوضع السوي غائبة هناك، وأن شبكة الأمن ضعيفة، أو غير موجودة أصلاً. فبدلاً من الأنظمة القوية التي تحمي الاستقرار والنظام، نجد لدى هذه الدول أنظمة فاسدة تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وقد لا توجد أي أنظمة على الإطلاق.

هل لديهم بنية تحتية فاعلة؟ نظام سياسي فاعل؟ نظام أمني وقضائي فاعل؟ نظام مالي ومصرفي فاعل؟ نظام صحي فاعل؟ نظام فاعل لتوزيع الغذاء؟ نظام فاعل للإغاثة عند الكوارث؟...لا تعتمد على ذلك.

إن غياب هذه الأنظمة، مع وجود مجموعة متشابكة من الأنظمة الفاسدة مكانها يوفر المصدر القوي الأساس لإيجاد ظروف عدم الاستقرار.

وفي ميدان العمل، صدمتني هذه الاضطرابات مرة تلو المرة. وكان لدي إحساس غريب بأن ثمة عالمين متوازيين فوق هذا الكوكب ـ عالم مستقر ومتقدم وينمو باطراد، وعالم مضطرب وفوضوي ومتفسخ. ولقد شاهدت ذلك العالم الثاني مراراً وتكراراً وعن قرب.

الحدود العراقية الإيرانية 1991

عندما كنت أخدم في عملية «توفير الراحة» ـ التحالف الذي تم تنظيمه لإنقاذ الأكراد الذين طردهم صدام حسين إلى الجبال المقفرة ـ كان انهيار المجتمع الكردي هو أول ما جذب انتباهي. فالأكراد في الجبال لا يجدون أمناً ولا نظاماً ولا أوضاع صحية مناسبة، ولا أنظمة لتوزيع الطعام، لم يكن لديهم سوى مأوى مؤقت. كان نصف مليون نسمة يعيشون في ظروف تقترب من الفوضى التامة، والعجز عن اتباع الإجراءات البسيطة اللازمة، لتجنب الإصابة بالكوليرا وغيرها من الأمراض. لم يكن الأكراد شعباً بدائياً، بل كان بوسعهم اتباع تلك الإجراءات البسيطة بسهولة في الظروف الطبيعية، لكن انهيار بنيتهم الطبيعية غلبهم. فكان أقصى ما يمكنهم عمله هو محاولة البقاء على قيد الحياة.

لم يكن لدى هؤلاء الناس مستوى للتوقعات، ولا شبكة أمنية. ولم يكن هناك من يمكن استدعاؤه عندما يبدأ السلب والنهب، ولا من

يمكن الاتصال به عندما أخرجتهم القوات العراقية من ديارهم، وألقت بهم إلى الأراضي الجبلية المقفرة، وقامت بقتلهم بمدفعياتها وطائراتها. ولم يكن هناك من يمكن الاتصال به عندما أجبرهم الأتراك على البقاء في الجبال قارصة البرودة. ولا من يمكن الاتصال به عندما نفد الطعام واشتد الصقيع، ولا من يمكن الاتصال به لتوفير مأوى، ولا من يمكن الاتصال به عندما بدأ الأطفال وكبار السن يموتون، ولم يكونوا في انتظار النجدة عندما جاءت.

الصومال 1993 - 1992

في ديسمبر من العام 1992 أرسلت إلى الصومال بوصفي مدير العمليات في عملية «استعادة الأمل»، وهي مهمة بتكليف من الأمم المتحدة، وقامت بها قوات المارينز (1) الخاصة بالولايات المتحدة (قوات المارينز الاستكشافية). وفي يوم وصولي، بدأت أتساءل كيف يمكن لمجتمع قائم أن ينزلق إلى الفوضى.

وعندما طرت إلى مقديشو، وجدت نفسي في أرض خراب، تشبه ما تصوره الأفلام السينمائية التي تظهر العالم سائراً نحو كارثة مدمرة، وكانت صدمة، لم أكن قد أدركت قط كيف يمكن لمجتمع أن يتفسخ إلى هذه الدرجة في وقت قصير للغاية كهذا، ولم أكن أتصور أن هناك مجتمعاً متحضراً يمكن أن يكون هشاً إلى هذا الحد.

وبرغم أن الصومال لم تكن أوروبا أو اليابان أو أمريكا فإنها كانت في حالة متماسكة، ولها منظومة معقولة، ولها حكومة معترف بها

ومؤسسات تجارية. كما كان فيها جامعات ومدارس فنية، ولديها شرطة ونظام اقتصادي وتجاري، ومصارف.

كانت هذه لا تزال إفريقيا العالم الثالث على نحو لا يمكن إنكاره. فلم تكن البنية التحتية قوية، وكان هناك فقر مدقع، فمعظم المناطق تفتقر إلى المياه النظيفة، ولم يكن لدى معظم الصوماليين ما يكفي من الغذاء، إضافة إلى الأمراض المستوطنة، كما كانت معدلات وفيات الأطفال مقلقة. لكنه كان مجتمعاً يسيّر أموره، ولم يكن مختلفًا في معظم جوانبه عن مجتمعات أخرى في العالم الثالث.

لكن المؤسسات الصومالية الهشة تلقت سلسلة من الضربات بالغة الخطورة. فخلال أيام ضعف الإمبراطورية السوفيتية، وبعد معاناة امتدت لسنوات طويلة من الفساد والعجز والحكم القمعي تحت رئاسة الديكتاتور العسكري سياد بري، دخلت البلاد في حرب أهلية. وخلع بري من السلطة... لكن كان الثمن غالياً، فقد قتل مئات الآلاف من الصوماليين في المعارك، كما هجر مئات الآلاف من اللاجئين البلاد، وهلك مئات الآلاف غيرهم من الجوع أو المرض، وكان 25% منهم من الأطفال ـ نصفهم تماماً ممن ولدوا بعد عام 1987 ـ وقد لقوا مصرعهم جراء العمليات القتالية. أما ملايين الصوماليين الذين ظلوا في ديارهم فكانوا يعيشون حياة أشد اضطراباً من حياة الأكراد على قمم الجبال الحدودية الثلجية.

لم ينه عزل بري الحرب الأهلية، فقد جعلت جماعات أمراء الحرب العشائر تستمر في الصراع، الذي كان يؤججه طوفان الأسلحة الذي

خلفته الحرب الباردة بين القوى العظمى، التي لم يكن فيها منتصر ولا مهزوم، وبحلول عام 1992، كانت كافة المؤسسات والأنظمة التي تساند الحضارة وتحميها قد اختفت، وسادت الفوضى والفساد. ولم يعد هناك أمن ولا شرطة ولا نظام قضائي، وصار الحكم للمدافع وحرب العصابات، ولما يمكن أن تحصل عليه أو تستولي عليه أو تحتفظ به، وعند ذلك، صار الصوماليون نهابين ومخربين ومصدراً للخطر، حتى إن المنظمات غير الحكومية وغيرها من هيئات الإغاثة لم يتمكنوا من أداء مهامهم، وكانت المهمة الأصلية لعملية «استعادة الأمل» هي توفير الأمن لهيئات الإغاثة.

وصلنا إلى المطار المنهوب والمدمر جزئياً، وكانت الطائرات المتداعية والمعدات المحطمة مكومة في كل مكان، كان بعض هذا التدمير نتاج الحرب، والبعض الآخر نتاج السلب والنهب، وفي ذلك الحين كان معظم ما يمكن أن يسمى اقتصاداً في الصومال يؤدي إلى شكل من أشكال السلب والنهب أو تعويض الإنقاذ (الفدية)*.

حلقنا بالطائرة المروحية فوق أطلال المباني التي دمرتها القذائف، والتي كانت ذات يوم مدينة ساحلية جميلة لها شوارع واسعة وأسقف من القرميد وفيلات رائعة، ثم نزلنا في مبنى سفارة الولايات المتحدة المحطم المخرب المنهوب، كان كل شيء قد نهب حتى أنابيب المياه وبلاط الأرضيات والأسلاك الكهربائية، فكان كل من وضعوا أيديهم على الأرض يحتلون المباني القريبة، وكانت جثث البشر والحيوانات

* مكافأة تدفع على إنقاذ سفينة من الغرق أو إنقاذ ركابها أو حمولتها. (المترجمة)

والسيارات المحروقة المهجورة مبعثرة في الشوارع، كما كانت هناك أكوام من القمامة في كل مكان.

كان السير بالسيارة عبر المدينة يشبه دخول ستالينجراد بين عامي 1943 - 1942، حيث الجدران التي تملأها ثقوب القذائف والرصاص، والحفر التي أحدثتها الألغام وآثار النهب، وكان من وضعوا أيديهم على الأرض قد انتقلوا إلى تلك المباني الحكومية أو المباني التابعة للجامعة، والتي لا تزال قائمة، وكان أفراد العصابات المسلحة والميليشيات يتجولون في الشوارع، وكان عدد كبير منهم يستقلون سيارات النقل الخفيف القديمة، ومعهم أسلحة آلية تقوم على تشغيلها أطقم من المقاتلين، مثبتة على أسطح السيارات. وكانت تلك تسمى «التقنيات» حيث أُخِذَ الاسم من هيئات الإغاثة، التي كانت تستأجر أفراد العصابات لتوفير الأمن ـ وتولهم «بمساعدات تقنية»، كان عامة الناس الذين يحاولون ممارسة حياتهم العادية يظهر عليهم الذعر والفزع، فحتى المهام اليومية الضرورية البسيطة كان يكتنفها الخوف والرعب.

تقع مقديشو بالقرب من خط الاستواء، وكان الطقس فيها شديد الحرارة في ذلك الوقت من شهر ديسمبر، فغطت رائحة الموت النتنة على الحرارة القائظة.

وحين كنا نسير بالسيارة عبر الشوارع المحطمة المتسخة الخربة، بدأ يتضح تماماً أن انهيار المدنية والأمة لم يكن نتاج هجوم نووي أو كارثة بيئية، فهذا ما فعله الناس بأنفسهم، كما صاغها «بوجو»، وكان معبراً تماماً: «لقد قابلنا العدو، وكان العدو هو أنفسنا».

يوغسلافيا 1991

في أوروبا نفسها سقطت أجزاء من الدولة التي كانت متماسكة يومًا ما، وهي دولة يوغسلافيا، في فوضى شاملة تماثل ما حدث في الصومال، فكانت معظم مناطق البوسنة وكوسوفو خربة مثل مقديشو. كنت مكلفاً بالعمل في القيادة الأوروبية آنذاك، وشاركت في التخطيط لعملية «تنفيذ الوعد»، وهي جهد إنساني كان يهدف إلى رأب صدع الأمة الزائفة الممزقة. وقد عرفنا حينذاك أن عملية «تنفيذ الوعد» كانت أقرب للفشل، وأن يوغسلافيا قد قدر لها بشكل شبه مؤكد أن تتفكك، وكنا على حق.

عندما انهارت الحكومات في الصومال ويوغسلافيا، فشلت هوياتهم القومية الهشة أيضاً، ففي الصومال، كان كل صومالي ينتمي إلى نظام عشائري، فعادت الهوية العشائرية إلى كونها الهوية الأساسية، إذ كانت العشائر هي المجتمعات الوحيدة الباقية القابلة للنمو، أما في جزر البلقان، فقد اتخذت الهويات العرقية دوراً مماثلاً. فصار اليوغسلاف صرباً وكرواتاً ومسلمين، ولم يعد أحد يسمي نفسه يوغسلافياً اليوم.

عندما تفشل السيطرة والمؤسسات الاجتماعية، وعندما لا تتمكن قوة واحدة من الهيمنة على مجتمع ما فماذا يتبقى؟ إن نزع هوية قومية هشة للغاية سوف توجه الناس إلى أقوى هوية طائفية باقية.

عندئذٍ سوف يستحوذ أمراء الحرب غالباً على السلطة في عشائرهم أو جماعاتهم العرقية. وسوف يتنافس أمراء الحرب وعشائرهم مع أمراء حرب آخرين على الأجزاء الصغيرة من البلد. وستتفاقم الفوضى حتى تصبح خارج السيطرة بصورة قاسية ومفزعة.

إن مستوى وعينا في العالم المتقدم باضطرابات كتلك التي سبقت الانهيار في الصومال، أو التي سبقت الانقسام في يوغسلافيا غالباً ما يكون شديد الانخفاض. لذلك فإن كثيراً منا لا يدرك كيف تؤدي هذه الاضطرابات، لو لم يتم السيطرة عليها، إلى العنف وانهيار النظام وغيرهما من الأزمات. ولم يعد من الممكن في عالمنا الذي تحكمه الكوكبية أن تظل الفوضى الناتجة داخل الحدود المحلية أو الإقليمية. فإن آثار الفوضى التي تغلي في نصف الكرة الذي لا نعيش فيه يمكن أن تفيض وتصل إلى كل مكان. ولقد رأينا بالفعل في الحادي عشر من سبتمبر كيف يمكن أن تغمر هذه الآثار أرضنا.

تنقل وسائل الإعلام باستمرار الأحوال المضطربة حول العالم. بعض هذه الاضطرابات سيبقى داخل الحدود المحلية، لكن التهديد الأشد خطورة هو أن تزداد هذه الاضطرابات سوءاً، وتجتاح دولاً أو مناطق أخرى بآلية إعصار تسونامي، بل وقد تصل إلى عقر دارنا.

ففي أمريكا الوسطى والجنوبية، ظلت الواسطة والمحسوبية والابتزاز والفساد والكسب غير المشروع، تهدد التقدم الديمقراطي خلال الربع قرن المنصرم، فقد أفسدت هذه الأمور المؤسسات الحكومية وعرقلت النمو الاقتصادي. وقد ازداد تحرر مواطني هذه

المنطقة من وهم الثقة بالمسؤولين المنتخبين، الذين ثبت أنهم ماهرون في التعامل مع الحكومة باعتبارها ممتلكاتهم الشخصية تماماً مثل الحكام المستبدين الذين حلوا محلهم. وفي بلد تلو الأخرى، تصير الإحباطات أشد عنفاً. ويحن عدد كبير من المواطنين إلى عودة الحكم الاستبدادي: فالحاكم المستبد مع الاقتصاد المزدهر أفضل من الديمقراطية الملطخة بالفساد والركود.

في أوائل سبعينيات القرن العشرين، حين كنت نقيباً أقود سرية من الجيش، رست سفينتنا في بورت أو برنس في هاييتي، في أجازة قصيرة من العمل في الأسطول، وكانت أول سفينة تابعة للبحرية الأمريكية تبحر إلى هاييتي منذ عقود. أذكر انطباعاتي الأولى أثناء تجولي في المدينة. وبرغم أنني لم أكن هناك في زمن أزمة معينة، كان واضحاً بالنسبة لي أن هذا مجتمعاً على شفا أزمة ما. كانت أسرة دوفاليير لا تزال هي الأسرة الحاكمة، كان حكماً بالإرهاب. لم يكن في البلاد شيء جديد، كان كل شيء بالياً أو قديماً، فكانت كل السيارات تبدو وكأنها تسير على الطرق منذ عقود، وحتى عمر الأوراق النقدية كان عشرات السنين، وكانوا يستعملون العملة الأمريكية. وكانت العملات المعدنية البالية كأنها متداولة منذ القرن التاسع عشر. وكان الفقر المدقع الذي يعاني منه سكان هاييتي، وكان عنف قوات الأمن الحكومية ووحشيتهم الصارخة واضحاً تماماً. وفي أي مكان كنت أنظر إليه، كان ينتابني إحساس بأن الناس يجاهدون لإبقاء رؤوسهم فوق الماء، إذ كان أقل وزن يضاف سيغرقهم بلا جدال. وعندما

أضيفت هذه الأوزان الزائدة التي تزعزع الاستقرار اختار معظم الناس خياراً يائساً للنجاة: فقد هرعوا إلى قواربهم وأطواقهم وتوجهوا إلى الشمال. وفي نهاية الأمر قذف الموج بالناجين من الرحلة إلى شواطئنا، مثلما يقذف بحطام السفن والطائرات المحطمة.

يمكن أن توجد هذه الظروف في كل قارة مسكونة.

فالأحوال في أماكن مثل إقليم دارفور في السودان، حيث أخرج قطاع الطرق الموالين للحكومة، عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من قراهم، وهم الآن يعيشون بلا غذاء كافٍ أو ماء في مخيمات حكومية مؤقتة للاجئين، أو عبر الحدود في تشاد، ويرتدون الأسمال، ويبدون كالعصي لشدة نحافتهم. وفي دارفور تم استدراج آلاف الآباء والجدود والغلمان في سن المراهقة وقتلهم، كما اغتصبت آلاف الفتيات والنساء.

أما في الدول الإسلامية، حيث لا أمل لدى عدد لا حصر له من الشباب خريجي الجامعات المنتمين للطبقة الوسطى في الحصول على وظائف أو أن يكون لهم صوت في أنظمتهم السياسية، فحولوا غضبهم إلى «الصليبيين» الأمريكيين عن طريق الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وقد استثمرت هذه الجماعات المتوحشة بسهولة الإحباط والغضب من الأحوال السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لتقوم بعملية غسيل مخ للشباب المتطوعين، وذلك بوضع أساس منطقي، باستخدام الأيديولوجيات الدينية المحرفة، لأعمال العنف المفزعة التي يقومون بها ضد الأبرياء.

وهكذا الأحوال في الدول الإفريقية، حيث يموّل البترول أو الماس أو الكاكاو «المتمردين»، الذين لا هدف لهم سوى الاستمرار في النهب.

وكذلك الأحوال في الدول التي يعتبر نصف عدد المنتمين للأجيال التي نسميها في أمريكا«X» و«Y» مصابين بالإيدز.

وأحوال الفقر كما وجدتها في الصومال عام 1993، كانت إحدى مهامي في عملية «استعادة الأمل» هو زيارة وحدات تحالفنا خارج مقديشو. وذات يوم فاجأتني بالزيارة وحدة إيطالية تعمل في قرية صومالية بعيدة تقع في الأدغال.

وسألوني: «هل يمكن أن تحضر لنا بعض الحبال؟»

«حبال؟ وفيم تريدون الحبال؟»

«نحتاج لربط الحيوانات الميتة وجرها إلى الماء حتى يمكننا جذب التماسيح وقتلها».

فظننت أن هذا نوع من الرياضة.

فقالوا: «لا»، فأهل القرية يحصلون على ما يلزمهم من ماء من جدول يعج بالتماسيح، وقد قتلت التماسيح بضعة أطفال، لذلك كان علينا تنظيف المنطقة حتى يتمكن أهل القرية من الحصول على ما يحتاجون من ماء.

من السهل التركيز على مأزق أهل القرية، لكن لا يقل وضوحًا عن ذلك غياب الشبكة الأمنية الصالحة، وغياب البنية التحتية السليمة، وغياب البيئة الملائمة، وسواد الفقر.

في عام 1950، كانت المناطق النامية في العالم تضم نحو ضعف عدد سكان العالم المتقدم. وبحلول عام 2050 سيصبح عددهم ستة أضعاف عدد سكان الدول المتقدمة، وستكون معظم هذه الزيادة السكانية في أفغانستان وبوركينافاسو وبوروندي وتشاد والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية وغينيا بيساو ليبيريا ومالي والنيجر وأوغندا ونيجيريا وأثيوبيا وباكستان وبنجلاديش... وتقع كل هذه الدول بين أفقر الدول على وجه الأرض.

إن الفقر هو أول علامات العنف والحرب الأهلية، فأفقر عشرين دولة في العالم هي الأقرب للوقوع في إسار العنف، وتعتبر الصومال واحدة من أفقر عشرين دولة. وكذلك أفغانستان وهاييتي، إن السلسلة التي تربط الحبل بالتماسيح، وأزمة أهل القرى مع العنف والفوضى، وأزمة لا تظهر مباشرة لكنها موجودة.

تزعزع الاستقرار

ما الذي يولد «الاضطرابات»؟ وكيف تدفع هذه الاضطرابات إلى انهيار المجتمعات؟ وكيف ستنتهي هذه السلسلة من الأحداث التي أشعلتها تلك الأزمات، بالتأثير علينا؟

تنتج الاضطرابات عن عنصرين: بيئة ضعيفة أو فاشلة ومؤسسات عاجزة أو فاسدة. ولا يمكن للمجتمع المضطرب أن يتغلب على مشكلاته ـ بسبب القضايا المجتمعية الداخلية والخارجية، أو لأن مؤسساته ليست قوية بدرجة تكفي لتحمل ما يواجهه من ضغوط، أو بسبب التفاعل بين هذين العاملين.

يتولد الاضطراب عندما تفشل مؤسسات مجتمع ما، أو تتوقف بيئته عن دعمه، وتبدأ بنى المجتمع في الانفصال بعضها عن بعض. وتتخذ ردود أفعال الناس على تفسخ مجتمعهم صوراً عديدة. فالبعض يستغل ميزة غياب أجهزة الرقابة والتوجيه ويشتغل بالسلب والنهب. والبعض الآخر لا يفعلون سوى الخضوع ومحاولة البقاء على قيد الحياة. ومن يستطيع الهجرة منهم يهاجر إلى أماكن أكثر أمنًا توفر الفرص لهم ولأسرهم. وهناك من يصب جام غضبه على هؤلاء الذين يعتبرهم مسؤولين عن أزمته.

المؤسسات

يكون المجتمع مستقراً عندما تكون مؤسساته قوية، وصالحة وثابتة، ويمكنها التعامل مع الضغوط ومواجهة الأزمات. والمؤسسات القوية هي تلك التي يدعمها الشعب، ولها شرعية في أعين الناس، لأنهم يعتقدون أنها عادلة ومنصفة. ونحن نعتبر الأجهزة الحكومية والمحاكم وأجهزة الشرطة المؤسسات تخدمنا وتحمينا. وندفع الضرائب طواعية ونؤديها بأمانة، لأننا نتوقع الحصول على مردود جيد في المقابل. وعندما يتمتع مجتمع ما بمؤسسات قوية يمكنه مواجهة التحديات الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية (مثل الجفاف والأعاصير)، وسوف تتماسك مؤسساته تحت وطأة الضغوط والمتاعب، وستتكيف هذه المؤسسات مع التغييرات، وربما تنحني أمامها، لكنها ستشارك في وضع برامج لمواجهة التحديات والتغلب عليها.

وحتى عندما تخفق المؤسسات الحكومية في أداء مهامها، فعلى الأرجح ستقوم عناصر أخرى في مجتمعنا بالتدخل في الأمر ـ شبكات العمل الشعبية، والشركات، والجمعيات الدينية، والمنظمات غير الحكومية. ومثال ذلك، تدفق المساعدات الذي أعقب سوء تدخل الحكومة بعد إعصار كاترينا.

وعندما تعجز المؤسسات التي توفر الاستقرار عن تحمل تلك الضغوط (سواءً كانت مؤسسات حكومية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية)، وذلك حينما تفسد هذه المؤسسات أو تضعف أو تنهار، تختفي المعايير والقواعد والمنظومات، التي كانت تعززها هذه المؤسسات وتشجعها، فينهار النظام وتزداد الفوضى ويتزعزع الاستقرار، وإذا لم يتخذ أي إجراء لإيقاف الهبوط، تنشأ فوضى سياسية وحالة من الخلط والتشوش.

إن المؤسسة التي قد تكون أفضل دليل على استقرار مجتمع ما، وأنه مجتمع في طريقه للاستقرار، هي طبقة متوسطة صالحة ونامية، وتزدهر بصورة مطردة... في حين أن الطبقة المتوسطة عندما تنزوي أو تختفي داخل الطبقة الدنيا ـ في الوقت الذي تزداد فيه النخبة أو حكومة الأقلية قوة وثراءً ـ فإن ذلك إشارة واضحة على تزعزع الاستقرار.

البيئة

إن العنصر الثاني في الاستقرار ـ أو عدم الاستقرار ـ هو وجود البيئة الصالحة أو غيابها. وأنا لا أتحدث عن البيئة بالمعنى الطبيعي

الشامل، وإنما أيضاً بالمعنى الضيق للظروف المعينة، التي يعيش فيها الناس، وهي الشيء الذي يحتاجه الناس، ليوفر لهم ازدهاراً اقتصادياً، ورعاية صحية وغذاء وأمناً وتعليماً. فالبيئة هي رأس المال الأساس لأي مجتمع، فهي جوهر ما يجعل المجتمع صالحاً.

والبيئة إما تدعم مؤسسات المجتمع أو تتحداها وتضغط عليها.

في بعض الأحيان يكون للضغوط البيئية أسباب «طبيعية» ـ الجفاف، الزلازل، الفيضانات، الأعاصير، الأمراض. وفي أحيان أخرى تنشأ عن أسباب بشرية. ففي داخل المجتمع نجد الفساد والصراع العرقي والفقر، ونجد من خارجه السلب والنهب، وتفشي الأمراض والأوبئة. ففي وقتنا المعاصر، لا تستطيع حكومتا النيجر ومالي، اللتان تقعان على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى، توفير الغذاء الكافي لشعبيهما بسبب الجفاف. فالمجتمعات ذات البيئة «الطبيعية» الملاصقة لحدود الصحراء تجد صعوبة شديدة في توفير أسباب الحياة لشعوبها.

في مواجهة تزعزع الاستقرار

لا يمكن للمجتمعين الأفغاني والكولومبي أن يمدا نفسيهما بأسباب الحياة إلا بإنتاج الأفيون والكوكايين، فالبيئة توفر لهم بدائل قليلة، ولا تملك المؤسسات الحكومية ولا قوات الأمن القدرة على التعامل مع المشكلة. كذلك يصعب على المؤسسات الحقيقية الهشة التغلب على المؤسسات المختلة وظيفياً، التي نشأت في هذه الوظائف ـ مثل أمراء الحرب ومنتجي المخدرات.

فالمؤسسات في الأردن قوية إلى حد معقول. والملك عبد الله والأسرة المالكة يستجيبون للناس، ويتمتعون بالقبول لديهم بصفة عامة، لكن البلاد على المحك اقتصادياً، إذ لا يوجد بترول، ومن الصعب الحصول على المياه، والأراضي الخصبة الصالحة لإقامة المزارع نادرة، وليس هناك قدر كاف يمكن استغلاله من الموارد البيئية.

أما العراق فكانت لها دائماً بيئة مواتية ـ مياه وبترول وشعب متعلم ـ لكن البلاد لم يكن لديها طوال تاريخها أنواع المؤسسات المناسبة. أما بيئتها البشرية بطوائفها الثلاث الكبرى المتصارعة ـ الشيعة والسنة والأكراد ـ فتفاقم اضطراباتها الأخرى بشدة وتزيدها حدة.

وكان يمكن للأراضي الفلسطينية أن تكون مجتمعاً فاعلاً وظيفياً فيما يتصل بالقدرة على بناء مؤسساتهم الخاصة، فالحكومة تكافح للقضاء على الفساد وتحقيق الديمقراطية، والشعب متعلم ومقدام. لكن يصعب على البيئة التي يعيش فيها الفلسطينيون توفير الحياة لمجتمع يعمل بنجاح.

إن بعض جيران الصومال ـ مثل اليمن وجيبوتي ـ دول غير مستقرة، لكن بوسعها تسيير أمورها. فهذه الدول لا توفر لشعوبها حياة رائعة، لكن حياتهم ليست مستحيلة كلياً. والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل بوسعهم مد أنفسهم بأسباب الحياة؟ هل يمكن أن يصبحوا في حال أفضل؟ أم أن الخيط الذي يمسكون به في يأس يوشك أن ينقطع؟ فالمؤسسات في اليمن وجيبوتي تتماسك بشق الأنفس، ولا

يمكن الجزم بأن البيئة يمكن أن توفر مجتمعاً مستقراً. ففي المجتمعات التي تتسم بالحساسية وسرعة التأثر، يمكن لأي ضغوط على مؤسساتها أو على بيئتها أن تتسبب في انهيارها. فماذا يحدث لو جفت موارد المياه فيها، أو تحولت مياهها إلى مياه مالحة؟ أو ماذا يحدث إن ضربها إعصار ودمرها؟ هل تتمتع هذه المجتمعات بمرونة كافية للتعامل مع ضغوط كهذه؟

وبعض الدول غير مستقرة بسبب أنظمتها الفاسدة أو المختلة وظيفياً التي تدمر استقرارها أو تعرضه للخطر. وتطغى هذه المؤسسات على المؤسسات الحقيقية، التي كان يفترض أن تواجهها. ففي الصومال، تتمثل الحكومة في شكل إمارة حرب ـ أي منظومة خراب، وتلك هي الطريقة التي نظمت بها تلك الدولة نفسها. وفي الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، كان الشكل المعتاد للحكومة هو الحكم الفاشستي ـ وهو نظام آخر فاسد ومختل وظيفياً. وفي أفغانستان نظام فيدرالي بالغ الضعف، لكن معه أمراء حرب محليين أقوياء، وفي أمريكا اللاتينية والجنوبية، وفي أجزاء من شرق أوروبا وفي روسيا، يوازي منتجو المخدرات والجريمة المنظمة الحكومات فعلياً ـ وهو ما يمكن أن يسمى «حكومة عصابية» أما إيران، فنظام الحكم فيها ديني؛ إذ يحكمها رجال الدين. وهذه المؤسسات ليست أنظمة صالحة ولا دائمة لتبقى مجتمعاتها مستقرة.

يمكن أن يساهم معدل التغيير ـ أو حتى التغيير نفسه ـ في الاضطراب أو تزعزع الاستقرار.

ففي مجتمعات عديدة قد تفوق مزايا حالة عدم استقرار يمكن أن يتحملها الناس أي مزايا محتملة للتغيير. ولا يمكن لحد أن ينكر أن التغير أمر ضروري، لكن معدل التغيير فائق السرعة يمكن أن يسبب فوضى لن يتحمل ضغطها المجتمع ولا مؤسساته، إذ يمكن للتغيير أن يولد الفوضى والتشوش بدلاً من التقدم.

من الصعب أن يفهم الأمريكيون هذا، فنحن لا نحب الانتظار: «الديمقراطية أمر طيب، ونظام الحكم لديك سيىء، فعليك أن تنتقل من الصفر إلى الستين الآن وفوراً. إننا نشعر بأن لدينا الطريقة الصحيحة أخلاقياً للحكم، ولإدارة نظام اقتصادي، ولإدارة مجتمع وثقافة. ربما نكون على صواب في هذا الاعتقاد، وأنا مقتنع بأننا على صواب. وما لا نفهمه هو أن التغيير يمكن أن يكون مؤلماً للغاية، ولا يمكن التنبؤ به، كما أن للتغيير ثمناً لا نراه».

في زيارة قمت بها مؤخراً للمملكة العربية السعودية، كنت أتكلم مع صديق تقدمي ذي ثقافة غربية، وكان أيضاً موظفاً سعودياً مخضرماً، يحب بلاده ويحترم تقاليدها احتراماً بالغاً. قال لي: «أتعرف، أنا أقدّر زوجتي باعتبارها مساوية لي، وأحب أن تجلس معي في المقعد الأمامي للسيارة، وأريدها أن تتمكن من قيادة السيارة، وليس لدي أي مشكلة في ذلك، لكنني لا أستطيع تحقيقه في الوقت الحالي، فهذا الأمر يزعزع الاستقرار للغاية، ويخلق كل أنواع المشكلات والقضايا المسببة للفرقة والتمزق، مشكلات أكثر بكثير مما يمكن لمجتمعنا أن يحتمل. وربما لن يكون بمقدور جيلنا أن ينقل أمتنا تلك المسافة بتلك السرعة.

وقد تكون مهمة تحرر المملكة العربية السعودية في مسألة مساواة المرأة مهمة تخص الجيل الآتي، لكنها ستحدث».

ولا يناقش الأمريكيون بوجود النساء في المقاعد الأمامية للسيارات ولا في قيادة النساء، وإنما يهتمون بالسعوديين، فتلك الأمور تهدد نظامهم الاجتماعي، فهل عليهم أن يصبحوا أشبه بنا في هذا الأمر؟ أعتقد ذلك، لكنني أرى أيضاً أن لهم الحق في قدر كافٍ من الحرية لبلوغ ذلك بالسرعة التي يقدرون عليها.

كان لدي حديث مماثل مع إيرانيين يسعون للتغيير من داخل إيران. قالوا لي: «إن معظم الإصلاحيين يطالبون بالصبر، ونحن نريد التخلص من رجال الدين والحكم الديني، لكننا نرفض القيام بثورة ثانية. فنحن نريد التغيير التدريجي وداخل إطار العملية الدستورية الخاصة بنا وبلا عنف».

فسألتهم كأي أمريكي عادي: «لماذا يصبر معظم الإصلاحيين لهذه الدرجة؟ ولماذا ترغبون في أن تسامحوا هذا النظام القمعي الذي يدمر أمة عظيمة ببطء؟».

فأجابوا: «لقد عانينا بالفعل طويلاً من الألم والعنف والتمزق بعد ثورة عام 1979، فثورة واحدة في عمر المرء تكفي، ولا يوجد أحد لا تزال تلك الذكرى في قلبه يريد أن يمر بها مرة أخرى».

إن الأمريكيين عادة لا يفهمون معنى الصبر، لايفهمون أن التغيير ليس مجرد مسألة تضحية قصيرة الأمد، تتبعها نتيجة مضمونة

تماماً. أما التغير فلا يمكن التنبؤ به، فلا نعرف كيف ستسير الأمور. وفي بعض الأحيان قد يعني التغيير دفع ثمن باهظ ـ ثمن دفعه الإيرانيون عام 1979 مع نتائج مأساوية مؤلمة.

ونحن لم نمر بذلك النوع من الألم أو تزعزع الاستقرار منذ حربنا الأهلية. لذلك يصعب علينا إدراك أن المسار الذي نطلب منهم اتباعه قد يكون غاية في الألم وبالغ الاضطراب، ولا يمكن التنبؤ بنتائجه أبداً لذلك ترفض الناس اتخاذه.

وحتى عملية إيجاد الديمقراطية قد تسبب تزعزع الاستقرار، وتنشأ عنها عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إننا نقول لأصدقائنا: «أجروا انتخابات، فالانتخابات أمر جيد».

هذا صحيح، لكن ليس في كل المجتمعات، فدون ناخبين واعين، ودون أحزاب سياسية قوية وصالحة، ودون بنية دستورية وسياسية سليمة يتم الانتخاب من خلالها، يصبح إجراء الانتخابات لا معنى له. فإذا قيل للناس كيف يدلون بأصواتهم في صلاة الجمعة في المسجد وينتهي الأمر بصيغة متطرفة منتخبة بصورة مشروعة للأيديولوجية الدينية. فهل تكون تلك انتخابات حقيقية؟

استعادة النظام

يعود الاستقرار والنظام إلى الدول الفاشلة تماماً، أو التي تعاني عناصر الإخفاق وعدم الاستقرار، عندما تستعيد المؤسسات قوة تكفي

لدعمها أو يمكن لبيئتها أن توفر لها الحماية أو الدعم مرة أخرى. وقد يتم إعادة بناء المؤسسات أو البيئة من الداخل ـ إذ ربما يبني الناس أنفسهم بأيديهم ـ أو بمساعدة من الخارج.

ويمكن أن يكون أسلوب الاعتماد على النفس فاعلاً، لكن نجاحه نادر، والأرجح أن المجتمعات المضطربة أو الضعيفة ستقوم بتنظيم الذات على نحو سلبي.

إن عدم الاستقرار والفوضى والاضطراب ليست حالات طبيعية في الأمور البشرية. فسيعمل الناس على إيجاد طرائق لاستعادة شكل المجتمع بعض تحطمه، لكنهم ـ وكذلك نحن ـ قد لا يروق لنا النظام الذي يبلغونه، فهو في الغالب يكون نظاماً فرضه الانتهازيون الباحثون عن السلطة أو الداعون إلى أيديولوجية ما. وهناك عدة أمثلة على ذلك:

الصومال: عاد النظام إلى الدولة المنهارة في شكل عشائر إقطاعية يتزعمها أمراء الحرب.

أفغانستان: في ثمانينيات القرن العشرين، حاول السوفييت فرض نوع من النظام على أفغانستان، فطرد الأفغان السوفييت خارج البلاد بمساعدتنا. ثم تخلينا عن الأفغان وتركناهم للاضطراب والفوضى، فنشأ نظام جديد، فرضه أمراء الحرب وحركة طالبان وتنظيم القاعدة.

هاييتي: في تسعينيات القرن العشرين، قمنا بالتدخل على نحو واسع في هاييتي (وهي واحدة من أفقر عشرين دولة في العالم) ونصبنا جون ـ بيرتراند أريستايد رئيساً. وعندما ثبت لاحقاً أنه فاسد

وغير كفء، تدهور الموقف مجدداً. فقمنا بحل الصراع الأصلي، لكننا أخفقنا في حل تداعياته، فنشب الصراع مرة أخرى.

العراق: لم يكن هناك نظام حكم في العصور الحديثة أشد سوءاً من نظام صدام حسين ونظامه العصابي. مع ذلك قمنا باحتواء نظام حكم صدام حسين بكفاءة في السنوات التي تلت حرب الخليج الأولى. كان صدام يعجز عن إحداث أي أذى حقيقي خارج حدود دولته. وبرغم أن العراق لم يكن مجتمعاً مستقراً بأي حال، كان عدم الاستقرار فيه في حدود ليست خارج السيطرة، كانت تكلفة الاحتواء تبدو مقبولة إلى حد بعيد من تكلفة التدخل.

وتجاهلت الولايات المتحدة هذه الحقيقة، فقامت ومعها بعض حلفائها بالقضاء على حكم صدام حسين قسراً، ولم تكن هناك خطط لنظام جديد يحل محله. واليوم غرقت القوات المسلحة الأمريكية في مستنقع العراق في تمرد وعصيان متزايد في موقف لم تر أسوأ منه. فالحرب الأهلية خطر يتزايد باستمرار، كما تزداد قوة وانتشار التخبط والفوضى عن ذي قبل.

العالم الإسلامي: خلال العقود الأخيرة من الحرب الباردة، لم نلحظ تولد حالة من الغليان في العالم الإسلامي ـ حدث تاريخي له نتائج سياسية ودينية، يحتمل أن تتجاوز حركات الإصلاح البروتستانتية.

كان الإسلام ـ الذي يعتنقه أكثر من بليون نسمة وهو نسبة كبيرة من سكان العالم ـ قد اصطدم بعنف بهجوم الحداثة. ولأن المنظومات

الدينية والسياسية والاجتماعية في دول إسلامية معينة لم تتطور لتواكبها، كان التكيف مع التغيير شديد الإيلام.

كانت لدينا فرص عديدة ليس فقط لرؤية البركان القادم، بل وإدراك وصلاته المعقدة التي لا حصر لها عبر العالم الإسلامي.

منذ وقت مبكر في عام 1979، جذبت إيران انتباهنا بدرجة كبيرة ـ سقوط الشاة ونشأة الدولة الإسلامية، وأخذ رهائن السفارة الأمريكية. مع ذلك استحوذت الأزمة، مرة أخرى على تفكيرنا، ولم نر دورها في اللوحة الكبيرة: بروز الاضطراب. ورأينا بدلاً منها مشكلة صغيرة منفردة، يمكننا أن نتعامل معها على المستويين التخطيطي والتنفيذي.

والآن في مناطق مهمة من العالم الإسلامي، نهضت الحركات المتطرفة لتصبح تهديداً عالمياً، وأصبحت الدول المرتبطة بمصالحنا الحيوية ـ مثل المملكة العربية السعودية وباكستان ـ مهددة. إنها الآن دول مستقرة، لكن لن يستغرق الأمر طويلاً ليتزعزع استقرارها.

إن المشكلات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمنطقة الجغرافية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية والإستراتيجية في الطاقة والنقل والتجارة، التي تشملها تلك المنطقة قد ضخمت للغاية حجم الفوضى في أنحاء العالم.

جنوب آسيا: إننا على وشك إغفال الاضطراب الناشئ في وسط آسيا وجنوبها، وهي منطقة حيوية واسعة تضم إندونيسيا، وتايلاند وجزر الفيليبين وباكستان وأفغانستان والهند وإيران والدول التي

انفصلت عن الجزء الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق. ففي هذه المنطقة يوجد خليط غني ومعقد من الاضطرابات المحلية والإقليمية، وإذا ساءت تلك الاضطرابات لكانت العواقب مدمرة. وعلى سبيل المثال: هناك دولتان في جنوب آسيا مسلحتان تسليحاً نووياً، والثالثة، إيران، يحتمل أن تلحق بهما قريباً. وتعيش إحدى القوى النووية الأساسية، الصين، في الجوار المباشر. فهل نرغب في ترك المنطقة لإيجاد نظام لها؟

إن الوقوف في الخلف وعدم القيام بأي شيء مع استثناءات نادرة، في الوقت الذي تقوم فيه دول أو مناطق بتنظيم ذاتي من الحتم أنه سيخلق ظروفاً ستعود علينا بالضرر.

ولكن هل لدينا الرغبة في اتخاذ الخطوات اللازمة لخلق النظام والاستقرار؟ هل لدينا الرغبة لتقبل فشل النماذج القديمة في التعامل مع الوقائع الجديدة؟ هل لدينا الرغبة لدفع الثمن وتقديم التضحية اللازمة لمحاربة تزعزع الاستقرار؟

من الواضح أننا لا يمكننا أن نعلن الحرب على تزعزع الاستقرار. فقد أخطأنا بالفعل عندما أعلنا الحرب على واحد من أشد أعراضه خطراً ألا وهو الإرهاب، وأطلقنا عليها رسمياً «الحرب العالمية على الإرهاب»، فكر في الأمر، لقد أعلنا الحرب على تكتيك الإرهاب ــ وليس على منهج تفكير، ولا على دولة قومية. إننا نقيس النجاح في هذه الحرب على المستوى التكتيكي: في عدد من قتل من الإرهابيين، وتعطيل التمويل، وعدد الخلايا التي تم تفكيكها.

وليست هذه طريقة محاربة الإرهاب... ولا محاربة تزعزع الاستقرار.

إن قتال عدو ما على المستوى التكتيكي فقط، يدلل على أننا لا نفهم مدى ما نحن بصدده، ولا قدر تعقيده. وبمرور الوقت تنمو القاعدة من تنظيم إلى حركة، ونعجز عن تفسير مراكز الجذب الإستراتيجية والتنفيذية لدى أسامة بن لادن، ومواطن قوته على المستويين الإستراتيجي والتنفيذي ـ التدفق المتواصل للشباب الغاضب الراغبين في تفجير أنفسهم، على سبيل المثال، أو قدرته على الدعوة إلى تبرير صيغة للإسلام غير مألوفة ولا تقبل التحدي.

وينطبق هذا الكلام على أساليبنا في التعامل مع أشكال تزعزع الاستقرار الأخرى.

إننا في حاجة إلى طريقة ننظر بها إلى تزعزع الاستقرار بكل تعقيداته، وعبر مرحلة استمراره بالكامل، بأسلوب كلي متكامل. علينا أن ننظر إليه من البداية إلى النهاية بنظرة شاملة متكاملة توفر لنا الفهم اللازم لمعالجة تزعزع الاستقرار قبل أن ينتشر كالسرطان، ويتحول إلى أزمة كاملة لها أطراف تمتد إلى العالم بأسره.

فيما مضى، كان كل من العالمين ـ المستقر والمضطرب ـ يسير في طريقه ولا شأن له بالآخر. أما الآن فلا يمكن لأيهما أن يوجد بمعزل عن الآخر على هذا الكوكب، وهما لا يتفاعلان مع بعضهما بطريقة سلمية وحسب، بل ويتصادمان أيضاً، ولا يعلن هذا التصادم عن نفسه باعتباره تهديداً أو صراعاً بالمعنى المتعارف عليه. فالجروح المتقيحة تمر من مراحلها الأولى في العالم المضطرب عبر سلسلة معقدة من

الأحداث، وتصيبنا في النهاية بصور تختلف اختلافاً تاماً لكنها ليست أقل خطورة، وتكون السلسلة التي تصل بين السبب الأصلي والنتيجة النهائية طويلة للغاية، وغالبًا ما تكون شديدة الغموض، لدرجة أننا نادرًا ما ندرك الصلة بين الألم والشعور النهائي والجرح الأصلي الذي سببه، لكن هذه الصلة موجودة.

سلاسل الاضطرابات

إن كل تزعزع للاستقرار يمثل مأساة إنسانية حقيقية أو محتملة. لكن الاضطرابات نادراً ما تأتي وحدها، وإنما تأتي في شكل حلقة في سلسلة الظروف المضطربة. وهذه السلسلة قد تؤجج الصراع والفوضى والحرب والتشوش، الذي يمكن أن يطال كل أنحاء العالم.

إن ذروة تلك العمليات ـ الحروب والأزمات ـ تجذب الانتباه إلى حد بعيد، وهي تستحق ذلك. فهي تعلن بصورة صاخبة ومثيرة، أن الأحداث العنيفة والخطيرة في الطريق، تلك الأحداث التي تتطلب اهتماماً جاداً وربما إجراء خارجي.

إن معظمنا يعتبر الحرب والسلام متضادين يتم الانتقال بينهما وكأنما نضغط زراً كبيراً للفتح والغلق، فإما السلام أو الحرب. ففي السادس من ديسمبر عام 1941 كنا في «حالة سلام»؛ ثم في الثامن من ديسمبر صرنا في «حالة حرب». وكذلك في العاشر من سبتمبر 2001 كنا في «حالة سلام»؛ ثم في الثاني عشر من سبتمبر قفزنا فجأة إلى «حالة حرب عالمية على الإرهاب».

إننا نعرّف الأحداث حسب قوة الأزمة، ثم نتعامل مع الأزمة كما لو كانت هي الحقيقة الهامة الوحيدة. ونغض الطرف عن سلسلة الأحداث والظروف التي سببت الأزمة أو نخفق في ملاحظتها. وما إن «تحل» الأزمة نميل لتجاهل سلسلة الإجراءات التي يجب علينا اتخاذها «لاستعادة» الاستقرار والوصول إلى حالة نهائية ناجحة (على الأقل حالة من الاستقرار الذي يمكن التعامل معه)... أو بتجاوز ذلك، إلى مرحلة «إعادة بناء» و«تحول». وقد ينتج عن عدم اتخاذ تلك الإجراءات تكرار الأزمة.

ظلت الولايات المتحدة طويلاً تتبع نموذج «أمور الأزمة فقط». فنحن لا نتعامل مع الأمور المزعجة في العالم إلا حين تتفجر متحولة إلى أزمة ـ أي أشد الأوقات تعقداً وحدة في سلسلة الاضطرابات ـ وحينها يكون اتخاذ إجراء فاعل لحل الأزمة أشد تكلفة وصعوبة. وهناك أسباب لا حصر لها تجعل المواقف الخطيرة المتفاقمة لا تلفت انتباهنا.

إن علامات التحذير الأولى للمجاعة معروفة تماماً. فالمنظمات الدولية ترصدها وتعلن عن أزمة جوع متصاعدة. لكن كالمعتاد، لا يلقى الجوع المتزايد إلا قدراً ضئيلاً من الاهتمام ـ في دول مثل النيجر أو الصومال أو أثيوبيا ـ في الوقت الذي تصل فيه أزمة المجاعة بالفعل لهذه البلاد، ويموت الناس فيها بالآلاف جراء ذلك.

كيف كان الموقف سيصبح أفضل ـ وأقل تكلفة إلى حد بعيد ـ لو كان هناك اهتمام ولو اتخذ إجراء فاعل في وقت مبكر من هذه العملية، حين كان يمكن منع الأزمة، وقبل أن تبدأ الصور المعذبة في

الوصول إلى وسائل الإعلام، أو عند وجود تهديد مباشر لمصالحنا يدفعنا للتصرف؟ إننا نتعامل مع الصراعات الناشئة بالطريقة نفسها، ونتجاهل التطهير العرقي حتى نرى الإبادة الجماعية.

إن علينا أن ننظر بصورة أكثر دقة إلى السلاسل نفسها، وليس إلى أطرافها وحدها.

ففي أحد الطرفين نجد: السلام والاستقرار والأنظمة العملية والمجتمعات المتماسكة.

وفي الطرف الآخر نجد: الصراع والاضطراب والتخبط والأزمة والمجتمعات الهشة أو الواهية.

وبينهما نجد مستويات من الأوضاع المسببة لتزعزع الاستقرار، والتي يمكن أن تتفاقم وتتحول إلى صراعات وأزمات:

- **على المستوى السياسي:** حكومة غير مؤثرة، وعجز عن توفير الخدمات والبنية التحتية التي يتوقع أن توفرها الحكومة المستقرة، وفساد الحكم، ومجتمع مدني لا صوت له.
- على المستوى الأمني: قدر ضئيل من الحماية الشخصية، وغياب الشرطة المؤثرة، أمن حدودي غير كافٍ، وحدود يسهل اختراقها.
- على المستوى البيئي: إدارة سيئة للزراعة وتلوث واستنزاف الموارد والغابات المطيرة والمياه واستنفادها.

- على المستوى الصحي: أمراض الإيدز والملاريا والسل، والأمراض الناتجة عن ظروف غير الصحية وسوء التغذية.
- الكوارث الطبيعية: الزلازل والفيضانات، والعجز عن التعامل مع أحداث ما بعد الكارثة.
- الكيانات الخارجة عن الدولة: يتمتع تجار المخدرات وغيرهم من الفئات الإجرامية الأخرى بنفوذ أكبر، لأن الحكومات تعجز عن التغلب عليهم.
- العوامل الديموجرافية: النمو السكاني غير المنضبط.
- الصراع العرقي والديني طويل الأمد.
- التنافس على الموارد المحدودة.
- الهجرات واللاجئون.
- ضعف الاقتصاد مع انتشار البطالة.

ولا توجد هذه الظروف منفردة أو بمعزل بعضها عن بعض، وإنما متشابكة ومتضافرة. ففي المناطق الإفريقية، على سبيل المثال، يختلط الفقر بالجفاف والجوع والإيدز والفساد والصراع العرقي وضعف البنية التحتية. وإن خميرة الظروف المسببة لتزعزع الاستقرار لا تنذر بصراع محتمل وحسب، بل وتعجل بخلق الفوضى التي تهدد باكتساح أي مكان في العالم... حتى في الولايات المتحدة.

دورة الاضطراب

عندما تترك الاضطرابات تنمو وتتفاقم بلا ضابط، ستزداد الأوضاع السيئة سوءاً حتى تتفجر في نهاية الأمر، وتتحول إلى انهيار تام للنظام. وذلك ما أعنيه بكلمة أزمة.

وتتخذ الأزمات أشكالاً عديدة، فالصراعات الناشئة يمكن أن تتحول إلى صراعات عنيفة وتندلع الحروب. ويمكن أن يزداد الفشل في منع انتشار أمراض مثل سارس والدرن والإيدز، فتتحول إلى وباء إقليمي أو عالمي. كما أن الفشل في التعامل مع المياه والأرض يمكن أن يتحول إلى جفاف ومجاعة. كذلك فإن بناء منازل من الطوب الأحمر في مناطق حزام الزلازل قد يؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات حين تضرب الزلازل هذه المناطق. كما أن الفشل في إيجاد نظم إنذار، كما شاهدنا في أزمة تسونامي في ديسمبر 2004 يمكن أن تؤدي إلى كوارث واسعة الانتشار، وهذا بدوره قد يزعزع استقرار دولة ما أو مجتمع ما يكون بالفعل على شفا الانهيار، وربما يدفع هذه الدولة أو ذلك المجتمع إلى الصراع والعنف. فالأزمات تتخمر في صحافة بتري* المترعة بظروف تسبب تزعزع الاستقرار بلا ضابط ولا رابط.

مراحل الاضطراب الثلاث

أشرت إلى مستويات عديدة من تلك الظروف المزعزعة للاستقرار التي تقع بين السلم والصراع ـ الارتباك والتخبط والحرب. ويمكن

* Petridish صحفة بتري والجمع صحاف بتري، صحن زجاجي صغير رقيق ذو غطاء مرن يستعمل بخاصة في المختبرات العلمية لزرع البكتيريا. (المترجمة)

النظر إلى هذه المستويات بوصفها مراحل في نظام أكبر يصف دورة الاضطراب بأكمله.

ويمكن أن نصف هذه المراحل بأنها قوس يتحرك من الاستقرار، ويمر بعدم الاستقرار الشديد والأزمة، ثم عبر مرحلة العودة إلى الوضع السوي، ثم نأمل في حالة يمكن التعامل معها على نحو أفضل (برغم أن تلك المرحلة تظل عادة غير مستقرة، ويحتمل أن تتكرر العملية نفسها، ما لم يكن هناك تدخل أو مساعدة خارجية). ويمكننا أن نرسم على القوس مستويات الاضطراب أو عدم الاستقرار:

مرحلة السخونة: في المرحلة الأولى، تلتهب الاضطرابات في مجتمع ما، وسيكون هناك مستوى منخفض من الاضطراب المزمن، والاضطراب مشكلة لكن يمكن معالجتها، وستكون ثمة نقاط ضعف في مؤسسات المجتمع، وربما صراعات تبدو مستعصية على الحل. وفي هذه المرحلة يكون المجتمع سريع التأثر بالضربات الداخلية والخارجية أو البيئية. وكلما ازدادت شدة الغليان، ازدادت حساسية المجتمع. وحين تزداد الظروف سوءاً أو يتوالى توغل المجتمع في هذه المرحلة، فإنه سيواجه ظروفاً أشد تعقيداً في تزعزع الاستقرار. وستتحول الاضطرابات على نحو متصاعد إلى صراعات أو غير ذلك من دلائل الأزمات ـ برغم أنها تظل قابلة للحل.

مرحلة الأزمة: تشتد حدة الاضطرابات والصراعات في المستوى الأعلى، ويزداد الغليان شدة، ويصير المجتمع أكثر قابلية للتأثر، ويوجد عادة (وليس دائماً) عنف متصاعد؛ وإن لم يتخذ إجراء لإيقافه، يبدأ

في التحول إلى أزمة أو صراع عنيف أو حرب. وكلما اتجه الموقف بسرعة أكبر نحو مرحلة الأزمة، يحتمل أن يواجه المجتمع انتشاراً أشد للعنف وانهياراً تاماً للنظام.

مرحلة العودة للوضع السوي: لا توجد أزمة تظل مستمرة للأبد، بل تخمد آخر الأمر ثم تحل... أو على الأقل يتولد عنها حالة من الإنهاك، لا تبقي لدى أحد طاقة أو موارد تكفي للإبقاء على وضع الأزمة. وسيجد الصراع العنيف حلاً: إما بالنصر من جانب واحد أو الإنهاك العام أو عملية السلام. وتحل المجاعات أو الأوبئة إما بوفاة كل من كان ضعيفاً، أو عندما تصل مساعدة خارجية كافية لإطعام الجوعى أوعلاج المرضى، وسيبذل المجتمع جهداً ليعود للوضع السوي مرة أخرى.

خلال هذه المرحلة يمكن أن تتفرع الأوضاع في المجتمع إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول، قد يعود المجتمع للوضع القائم قبل الأزمة ـ حالة السخونة. أي وصول الأزمة إلى حل لكن دون إيجاد استقرار.

الثاني، قد تتكرر الظروف ـ من حالة غليان إلى أزمة إلى حالة غليان إلى أزمة ـ وقد يحدث ذلك مراراً وتكراراً، ورأينا هذا يحدث في هاييتي والصومال على سبيل المثال.

أما هؤلاء الذين ناضلوا وقاتلوا وعانوا أثناء الأزمة فنادراً ما تتوافر لديهم القدرة على معالجة الاضطرابات التي تولدت عنها الأزمة،

وسيواجه المجتمع وقتاً عصيباً في الوصول لوضع يمكن التعامل معه، وسيفتقر إلى كل من الدعم المؤسسي والبيئي الضروريين. وما لم تبذل الجهود لمعالجة الاضطرابات الأساسية، يحتمل أن تتفاقم الاضرابات وتشعل الأزمة من جديد، عندها ستعود الأزمة بعنف. فأفغانستان قد تمر مجدداً بتعافٍ طفيف، وقد تستمر كل الدول التي كانت تُكوِّن الاتحاد السوفيتي سابقًا في الدخول عبر طريق وعر إلى البيئة الكوكبية الجديدة. وكنا نظن أننا قمنا بحل الأزمة في العراق بإسقاط نظام صدام، لكن ذلك لم يؤد إلا إلى تحريك الغطاء الذي تقبع تحته مئات الاضطرابات الكامنة.

الثالث، قد يتعافى المجتمع إلى درجة يمكنه معها البدء في إعادة البناء، وتحقيق تحول حقيقي (كما حدث في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية). فالأمة التي مرت بأزمة قد تصل إلى حالة من التعافي الحقيقي، وإعادة البناء والاستقرار والسلام، بل وحتى التحول إلى وضع الاستقرار الدائم.

ونادراً ما تتم حالات التعافي هذه دون مساعدة خارجية من الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو الدول الأخرى أو المنظمات غير الحكومية، وعادة ما يصاحبها نوع من التدخل العسكري الخارجي لحفظ الأمن. (وربما تستدعى القوات المسلحة أيضاً لتقوم بأدوار ومهام أخرى.)

ومع كل هذه المراحل جاء أجانب ومعهم خطط عمل متنوعة. فيركز العمل في «مرحلة الغليان» على منع الأزمة. لذلك تصير «مرحلة الغليان» بالنسبة للمتدخلين هي «مرحلة المنع» وما يتخذ من إجراءات أثناء أزمة ما يكون عادة تدخلاً لإيقاف الأزمة وتصبح هذه مرحلة التدخل. وعند الانحدار، منحدر ما بعد الأزمة، نأمل أن تأتي مرحلة العودة للوضع السوي أي المساعدة في تحقيق التعافي (والتي قد تعود بالمجتمع إلى وضع ما قبل الأزمة فحسب) أو حتى تحوله إلى وضع الاستقرار التام ـ وهي مرحلة «مساعدة للتعافي». وفي تلك المرحلة، ستنصب الجهود الخارجية على النهوض بالمجتمع إلى حالة من الاستقرار والنظام ـ أو تصل به على الأقل إلى حالة يمكن التعامل معها عند فشل ذلك.

مرحلة منع الأزمة: يتم دائماً تجاهل حقيقة مجردة ألا وهي أن منع الأزمات قبل حدوثها أسهل من إيقافها بعد اشتعالها. والهدف من مرحلة منع الأزمة هو إيقاف الانهيار قبل حدوثه... ولأن الانهيار يكون دائماً مصحوباً بصراع، يكون الهدف هو الحد من الصراعات قبل أن تتفاقم... أو تشكيلها بصورة تجعل الضرر في أضيق الحدود. ونحن نحاول تخفيف الضغوط البيئية، و دعم أو تعزيز، أو عند الضرورة إنشاء، مؤسسات تصمد في مواجهة الصدمات والفوضى والاضطرابات التي تهدد المجتمع.

ما إن نقرر أن الموقف غير المستقر يحتاج معالجة، نقوم بعمل تقييم للموقف على الأرض ـ الشكاوى والخصوم والتاريخ والأسباب الجذرية

وغيرها من القضايا المتصلة بالموضوع. وسيركز جزء كبير من عملية التقييم على المسائل التي تتعلق بمستويات التعقيد. ما الموقف الأمني؟ وهل ستواجهنا قضايا إنسانية؟ (الإجابة: محتمل جداً)، وهل سيكون الموقف معقداً، ويضم خليطاً من القضايا؟ (الإجابة: محتمل جداً).

كانت الصومال هي أشد المسائل التي تعاملت معها تعقيداً؛ إذ كانت تشمل كافة المشكلات.

فيما عدا ذلك، كانت المشكلات الأبسط مفتوحة لكل الحلول البسيطة، كما في حالة المهمة الإنسانية قصيرة المدى، التي قامت بها القيادة المركزية في كينيا، (وكانت تسمى الاستجابة النبيلة). فقد تم تسليم الغذاء جواً إلى مئات الآلاف من السكان الذين عزلتهم الفيضانات. وانقذت عمليتنا الصغيرة ثلاث مئة ألف نسمة بتكلفة قدرها ثمان مئة ألف دولار. وبرغم أن البنتاجون قامت بالتحقيق في المهمة، وحاولت منعنا من إنفاق المال، قمنا نحن بجهود مضادة وعززنا القضية، وحصلنا على ما كنا نحتاجه، فأبلينا بلاءً حسناً. ولو كنا انتظرنا حتى تحدث كارثة إنسانية، لكنا واجهنا موقفاً أشد صعوبة من ذلك بكثير. وماذا كان يمكن أن ينشأ عن ذلك؟ هل كان يمكن أن يتزعزع استقرار كينيا جزيئاً؟ وهل كان يمكن أن تكون هناك كارثة إنسانية مفجعة قد تكلفنا نفقات أكبر لحلها؟

بمجرد أن حددنا المشكلة، نفكر في كيفية منعها، أدوات عديدة متوفرة للعمل على الأرض.

ولنبدأ بالنظر إلى الممكن، هل التفاوض هو الأسلوب الأمثل؟ أم بناء القدرات ـ أم بناء المؤسسات؟ هل علينا محاولة التدخل بصورة أو بأخرى؟ هل نجرب محفزات أخرى؟ يمكن لعدد من المنظمات أن تتحرك وتشترك بطريقة معتدلة. فالتفاوض ليس هو الإجراء الممكن الوحيد.

بعد ذلك، نقوم بتقييم قدراتنا وقدرات غيرنا ممن يشتركون في الأمر. فإذا كنا في الصومال، نسأل ماذا كان الصوماليون سيعملون لأنفسهم؟ وكيف يمكننا مساعدتهم على أن يفعلوا أكثر لأنفسهم. هل يمكن أن تحضر المنظمات الإقليمية مثل جمعية دول شرق إفريقيا أو الاتحاد الإفريقي، الذي قد يكون في وسعه توفير المساعدة أو المساعدة ببعض الدعم من جانبنا؟

سيتضمن جزء من عملية التقييم حواراً مع كافة الأحزاب المعنية لإظهار القضايا على السطح، وعلينا أن نسأل أسئلة صعبة إذ لابد لنا من مواجهة المشكلات، وعلينا أن نحكم على مستوى قبول حل المشكلة، وهل يوافقون على تدخلنا أم لا؟

من الواضح أنه ليس هناك إجماع عالمي على وجودنا في العراق، كذلك لا يتشوق الصوماليون لوجودنا عندهم ـ كما أنهم يكرهون الأمم المتحدة.

ونستمر في إثارة أسئلة أخرى:

ما الذي يمكن أن نقدمه؟ تحكيم؟ تهدئة؟ تعويض؟ حوافز؟

في حالة الصراع، هل يمكننا احتواؤه؟ وهل نحتويه بالعقوبات؟ أم بالسيطرة والتحكم؟ أم بالوجود العسكري المتزايد؟ هل يمكننا التدخل؟ هل يمكننا مساعدة أطراف الصراع على أن يساعدوا أنفسهم؟ هل يمكننا معاونتهم في بناء قدرات تساعدهم في التعامل مع المشكلات أو الأزمات؟ هل بوسعنا تغيير القلوب والعقول والمساعدة في تشكيل البيئة المحيطة؟

إن بناء القدرات هو مفتاح بناء الاكتفاء الذاتي أي المجتمعات المستقرة. فالقدرات ـ بمعناها الواسع ـ تشمل كافة بنى المجتمع الناجح: المياه النظيفة، الكهرباء، الرعاية الصحية، التعليم، النظم المصرفية والمالية، حرية الصحافة، الشرطة، العدالة، النظام الحكومي السليم، وما إلى ذلك. ونحن نبني القدرات مثل المؤسسات التشريعية والتنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي، لكن بالإضافة إلى التعليم والصحة والبيئة والأمن ـ للحد من عوامل تزعزع الاستقرار، وستنصب جهود بناء القدرات على المؤسسات الرئيسة: السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية.

الجانب السياسي: البنى والقواعد التي توضع لإدارة التفاعلات المختلفة في أي مجتمع وتوجيهها: النظام التشريعي، نظم اتخاذ القرار، منظومة لاختيار القادة وصناع القرار.

الجانب الاقتصادي: منظومة لإدارة التجارة والمهن والأموال والتمويل والأعمال المصرفية والازدهار الاقتصادي.

الجانب الأمني: منظومة لتوفير النظام والأمن العام ـ من أجل تنميته والسيطرة عليه وإدارته.

المؤسسات الاجتماعية والثقافية: المنظومات التي تحكم التفاعلات الاجتماعية، والدين والتقاليد التي تمدنا بالقيم. فهذه المنظومات هي ما تهب المجتمع معتقداته الأساسية، وهي ما تؤطر توجه المجتمع نحو أسئلة مثل: كيف نتعامل مع الحداثة؟ كيف سيؤثر العالم سريع التغير على معتقداتنا؟ كيف سنتعامل مع حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ودور المرأة؟

الجانب الإنساني: المنظومة الصحية، والمنظومات المرتبطة بالصحة البدنية للناس.

وتتفاعل كل هذه القدرات بعضها مع بعض: فلابد للأمن أن يرتبط بقوة القانون، وتأتي قوة القانون دائماً في سياق سياسي، وغالباً ما تكون متأصلة في البنى الاجتماعية. ولا يمكن للمنظومة الصحية أن تعمل دون أمن. ونظراً لعدم وجود أي من هذه المؤسسات منفردة، فإن أيٍ محاولة للدخول بأداة منفردة لصالح بعدٍ واحد ـ لنقل التدخل العسكري لتولي العناية بالأمن ـ ستنتهي بالإخفاق.

وبالمثل، لو أن هناك منطقة لا توجد بها مياه تكفي حاجات سكانها، فعلينا أن نذهب إليها وننظر إلى نظامها برمته ـ الممارسات الزراعية والممارسات الصناعية والنفايات والتلوث. وقد يتضمن الحل قبول تحول الأمر إلى سلع تجارية ـ أي أن يكون على الناس دفع مقابل مادي

للحصول على المياه (كما يفعل معظمنا). ففي بعض الثقافات يعتبر دفع المال مقابل الحصول على المياه عملاً لا أخلاقي، وظل الناس لا يتقبلون ذلك لمدة طويلة. كذلك سيتضمن الحل بالتأكيد إدارة المياه ـ تنقيةً أفضل، واستخدام الموارد المائية، وإنشاء نظم أفضل للتوزيع.

هذا النوع من بناء القدرات جيد في حد ذاته. لكنه أيضاً قد يبعد مشكلات وصراعات أسوأ، أو يساعد في حل صراع أعلن بالفعل عن نفسه. ففي بعض مناطق العالم يمكن أن تتسبب المياه في حروب حول حقوق المياه، واستخدام منابع الأنهار والتحكم فيها وما شابه ذلك. كذلك فإن الأنهار تمر بعدة بلدان، فإذا أقام سكان أعالي النهر سدوداً، فقد لا يجد السكان عند المصب طعامًا.

ويمكننا أيضاً النظر إلى الظروف الأخرى المسببة لتزعزع الاستقرار. لنقل إننا نريد مجابهة الإسلاميين المتطرفين الذين يستخدمون أشكالاً معينة من أغطية الرأس للدعوة إلى معتقداتهم، ويغسلون عقول الأطفال بالكراهية والأكاذيب، ونوع من التعليم في الدراسات الدينية تعد الأطفال للقرن الرابع عشر وليس للقرن الواحد والعشرين. وقد تقوم هيئة المعونة الأمريكية بتمويل برامج تعليمية لن تدرس القراءة والكتابة والحساب فقط، وإنما ستوفر أيضاً ثقلاً في الجهة المقابلة وتعليماً أشد توسعاً.

أو يمكن أن ننظر إلى أفغانستان. فأحد عوامل تزعزع الاستقرار في أفغانستان هي سيطرة أمراء الحرب، وقد كانت البلاد عرضة

لمسألة إمارة الحرب عبر تاريخها، ولمواجهة هذا نحتاج لتعزيز سلطة الرئيس كارزاي وضمان هيمنتها.

فما الذي يحتاجه كارزاي ليضمن أنه أكثر من مجرد محافظ كابول، وأن بإمكانه أن يكون مؤثراً في كل أنحاء البلاد؟ إنه يحتاج قوات أمن مدربة يعمل لها أمراء الحرب حساباً ـ جيش وطني، وقوات شرطة قوية. ولتحقيق ذلك ربما يحتاج أيضاً لإقناع الشرطة المحلية في هذه المدينة أو تلك بأن بوسعه النهوض بأعبائها من كابول، وبأنها لم تعد مضطرة للاعتماد على أمير الحرب المحلي. بعبارة أخرى، إنه في حاجة لموارد تتيح له بناء مدارس وعيادات، ويحتاج لأن يكون قادرًا على إجراء انتخابات لوضع إطار عمل لحكومة مناسبة.

فما الذي يمكننا عمله لمعاونته في كل ما يتعلق بتلك الأمور؟ بإمكاننا تدريب القوات المسلحة، وتوفير الاستثمارات والدعم الاقتصادي. كما يمكننا التأكد من أن كارزاي يمتلك المواد اللازمة لإطلاق مشروعات والبدء فيها باسم الحكومة المركزية.

لا يوجد إجراء سهل في إجراءات مرحلة المنع، فالمشكلات كبيرة وتتسم بالفوضى دائماً. والسؤال الذي علينا الإجابة عنه في معظم الأحيان هو: هل هذا يستحق العناء؟

مرحلة التدخل: لدينا عدة خيارات متاحة لحل أزمة ما.

ففي حالة الأزمة التي تحولت إلى صراع مسلح، يمكننا أن نترك الصراع يأخذ مجراه. وبوسعنا أن نجعل أحد أطراف الصراع ينتصر

أو نساعده على الانتصار. وبمقدورنا أن نحاول إقناع الأحزاب المتعارضة بالتفاوض. ويمكننا أن نجرب أنواعاً مختلفة من التدخلات العسكرية وغير العسكرية، أو أن نستخدم توليفة من الأساليب.

إن إطلاق النار والقتل وتخريب المنازل وأماكن العمل وغيرها من أجزاء البنية التحتية الأساسية اللازمة للحياة، تخلق قوة دافعة يصعب إيقافها، فالانفعالات تتصاعد والحل الوسط يبدو مضيعة للوقت. فالطرف الآخر فاسد وكريه وخائن، وبرغم أن تكلفة الحرب رهيبة، يبدو أن المكاسب تستحق هذه التكلفة.

في بعض الأحيان لن يضع حداً لصراع ما سوى تدخل عسكري ضخم. وحتى عندها لابد أن يكون هناك اهتمام بأدوات أخرى لحل الصراع، وإلا سيكون الأرجح أن تُستأنف الحرب بمجرد إزالة الغطاء العسكري الرسمي.

أما بديل التدخل العسكري الضخم فسيكون غالباً ترك الطرفين يشتبكان في قتال حتى يُنهك أحدهما أو كلاهما، وقد يبدو هذا وحشياً، لكنه أيضاً قد يكون الخيار المنطقي الوحيد.

وفي معظم الأحيان يتطلب حل الصرع استعداداً ـ درجة من درجات القبول التي تتيح محاولة الحل، إما عن طريق المفاوضات أو عن طريق العمليات العسكرية.

كان العراقيون يرغبون في إقصاء صدام، ولكن ليس تحت الظروف التي فرضناها عليهم. لم يكن هناك استعداد ـ رغبة في التعاون مع

حلنا. ولم يكن منهجنا في حل الصراع في العراق غير ملائم لشعب العراق وحسب؛ بل ولم يكن ملائماً لبقية دول العالم ولا حتى لحلفائنا.

تصبح المفاوضات خياراً حينما يقع الطرفان في مأزق، ويكون كلاهما مستنزفًا أو يكاد. فإذا انتصر طرف ما، أو شارف على الانتصار، فلا تفاوض إذاً بل إملاء شروط.

إن حل الأزمات يستلزم دمج كل عناصر القوة ـ الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية، بل وحتى المنظمات غير الحكومية فمحاولة حل كل شيء باستخدام ضخمٍ مطرقة القوات المسلحة أمر لا يتصف بالاتزان.

مرحلة المساعدة في العودة للوضع السوي: بعدما قام المجتمع بحل الأزمة، ينصب التركيز على العودة للوضع السوي، ويكون الهدف الأساس هو البناء في أدنى مستوى يمكن التعامل معه في ظروف عدم الاستقرار، (فالوصول إلى رهان الوضع القائم يكون أحياناً أفضل ما يمكننا عمله). ولأن الأوضاع في البلاد التي خرجت من صراع عنيف تتسم دائماً بالفوضى وعدم النظام، كما أن الرغبة في السلام بين الناس ليست مؤكدة في كثير من الأحيان، يصبح السقوط في الصراع مرة أخرى سهلاً للغاية.

لكن الهدف الأكبر هو الوصول بالموقف إلى حد يتجاوز الحد الأدنى من الوضع السوي وإعادة بناء المجتمع الجريح في البلاد لتحقيق مستويات دنيا من عدم الاستقرار. وفي آخر الأمر ـ مع

الموارد والجهود والحكمة والوقت ـ قد يصبح من الممكن تحويل المجتمع غير المستقر إلى حالة من الاستقرار والسلام الدائمين.

وفي مرحلة المساعدة في العودة للوضع السوي، تتماثل إلى حد بعيد الأدوات والإجراءات والأساليب المستخدمة مع تلك الخاصة بمرحلة المنع ـ بناء المؤسسات، دعم البيئة، التفاوض، التوسط لإيجاد تسوية، الأمن. لكن في هذه المرحلة لابد من التعامل مع الظروف المسببة لتزعزع الاستقرار، والتي نتجت عنها الأزمة أساساً بالتوازي مع أي ظروف مزعزعة للاستقرار نتجت عن الأزمة نفسها. فالإخفاق في إيجاد عودة حقيقية للوضع السوي ينتج عنه ظروف تشبه تلك التي نمر بها في العراق الآن.

يعطي تدخل قوات اليونيتاف واليونوسوم في الصومال في تسعينيات القرن العشرين مثالاً قوياً على أن اتباع الأسلوب الذي وصفته قد أثمر نتيجة أفضل. فبادئ ذي بدء لم يكن ثمة منع أو التزام سابق، في حين أن أقل الجهود كان يمكن أن تمنع العنف بل والانهيار الكامل لذلك المجتمع. فالتدخل العفوي عند حدوث الأزمة جاء طفيفاً ومتأخراً للغاية. وكانت جهود العودة للوضع السوي مفككة وغير مدروسة، وتبعات هذه الإخفاقات واضحة لكل من شهد منا تكشف الأحداث المفجعة.

إن العالمين المستقر وغير المستقر ـ متصادمان، فماذا نفعل بشأن ذلك؟ وما الطريق أمام أمريكا؟ لقد وصفت قوس العمل ـ من فهم

الظروف الموجودة هناك بالفعل، مروراً بالرؤية الإستراتيجية لوضع الأهداف للمرجعية في الوطن، وصولاً إلى الإجراءات التي تشكل التهديدات والتحديات وتتعامل معها هناك. لكن الوصول إلى الرؤية ثم الانتقال من الرؤية إلى الأفعال ليس بالأمر السهل كما يبدو. فإننا لا نواجه عراقيل في العالم الأوسع وحسب، وإنما نواجه عراقيل في حكومتنا نفسها.